الأمم المتحدة S/2010/50

مجلس الأمن

Distr.: General
29 January 2010
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

أولا – مقدمة

١ – يُقدَّم هذا التقرير عملا بالفقرة ٦ (ج) من قرار مجلس الأمن ١٨٨١ (٢٠٠٩)، الذي طلب المجلس إليّ بموجبه أن أقدِّم إليه تقريرا كل ٩٠ يوما عن التقدم المحرز في مجال تنفيذ ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في جميع أنحاء دارفور، وكذلك عن التقدم في العملية السياسية والحالة الأمنية والإنسانية ومدى وفاء جميع الأطراف بالتزاماتها الدولية. ويغطي التقرير الفترة من ١ من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

٢ – ووفقا لطلب المجلس الوارد في الفقرة ٦ (ب) من القرار ١٨١١ (٢٠٠٩)، يشتمل هذا التقرير على تقييم لما أحرزته البعثة من تقدم قياسا إلى النقاط المرجعية الواردة في تقريري إلى المجلس، المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ (S/2009/592). وعليه تم ترتيب هذا التقرير، في ضوء استعراض حالة نشر العملية المختلطة، وفقا للمسائل المدرجة في مجالات النقاط المرجعية الأربع: العملية السياسية؛ والحالة الأمنية؛ وسيادة القانون والحوكمة وحقوق الإنسان؛ والحالة الإنسانية.

ثانيا – نشر العملية المختلطة

٣ – وفي ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، بلغ قوام الأفراد العسكريين في العملية المختلطة ١٥ ٥٥٣ فردا، أي نسبة ٧٩ في المائة من القوام المأذون به البالغ ١٩ ٥٥٥ فردا. ويشمل ذلك ١٤ ٩٤٨ جنديا، و ٣٤٦ ضابط أركان، و ٦٤ ضابط اتصال، و ١٩٥ مراقبا عسكريا. ووصلت إلى دارفور، أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، المفارز المتقدمة التابعة لثلاث سرايا مشاة: وهي سرية احتياط القوة النيبالية وسرية احتياط القطاع النيبالية

الرجاء إعادة الاستعمال

وسرية الاستطلاع السيراليونية. إضافة إلى ذلك، نشر الجزء الرئيسي من كتيبة بوركينا فاسو في دارفور، فوصل بذلك عدد كتائب المشاة في العملية المختلطة إلى ١٤ كتيبة من أصل الكتائب الثمانية عشرة الصادر بها تكليف. وتشير التوقعات الحالية إلى أن كتيبتين أخريين، هما الكتيبة الإثيوبية الثانية وكتيبة من تترانيا، سيكتمل انتشارهما باكتمال نشر مفارزهما المتقدمة بحلول نهاية شباط/فبراير ٢٠١٠.

٤ - ويتوقع أن تنشر وحدة طائرات الهليكوبتر التكتيكية الإثيوبية في نيالا في منتصف شباط/فبراير ٢٠١٠. وخصصت حكومة السودان حيزا في مطار نيالا لمستودع الذخيرة التابع لها. ويجري بناء منصة وقوف طائرات الهليكوبتر من قبل الوحدة الهندسية الصينية، ويتوقع إنجازها في الموعد المحدد للنشر.

٥ - وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، ازداد عدد أفراد الشرطة ليبلغ ٦٢٥ ٤ فردا، أي نسبة ٧١ في المائة من القوام المأذون به. ويشمل ذلك ٨١٨ ٢ من مستشاري الشرطة و ٨٠٧ ١ من أفراد وحدات الشرطة المشكلة. وبلغ مجموع الوحدات المنتشرة ثلاث عشرة وحدة من أصل وحدات الشرطة المشكلة البالغ عددها ١٩ وحدة.

٦ - ومن بين الوحدات العسكرية الاثنتي عشرة ووحدات الشرطة المشكلة الست التي لا يزال يتعين نشرها، جرى التعهد بنشر خمس وحدات عسكرية (وحدة اللوجستيات الإثيوبية المتعددة المهام، وسرية استطلاع القطاع النيجيرية، وسرية احتياط القطاع النيجرية، والكتيبة السنغالية الثانية، وكتيبة تايلند) وخمس من وحدات الشرطة المشكلة من أوغندا، وبوركينا فاسو، وتوغو، والسنغال، ونيجيريا، لكن لم يتم نشرها بعد. وتتعاون إدارتا عمليات حفظ السلام والدعم الميداني بشكل وثيق مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية ووحدات شرطية للتعجيل بنشر هذه الوحدات. ولا تزال سبع وحدات عسكرية (وحدتا نقل متوسطتان، ومستشفى من المستوى الثاني، وثلاث وحدات لطائرات هليكوبتر متوسطة الحجم للخدمات، ووحدة استطلاع جوي) في انتظار من يتعهد بنشرها.

٧ - في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، بلغ عدد الأفراد المدنيين العاملين في العملية المختلطة ٠٤٥ ٤ فردا (١١٧ ١ موظفا دوليا، و ٥٢٢ ٢ موظفا وطنيا، و ٤٠٦ من متطوعي الأمم المتحدة). ويمثل ذلك نسبة ٧٣ في المائة من القوام المعتمد البالغ ٥٤٦ ٥ فردا. ولا تزال البعثة تواجه صعوبات في استقدام الموظفين ذوي المؤهلات المناسبة واستبقائهم، نتيجة الظروف المعيشية الصعبة والحالة الأمنية التي لا يمكن التنبؤ بها في دارفور. ومنذ شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، رفض ١٨٤ مرشحا محتملا عروضا للتعيين.

٨ - ولا تزال قدرة الوحدات على الاكتفاء الذاتي في دارفور تطرح تحديا. وتعاني الكتائب النيجيرية الأربع، وسرية المقر الغامبية، ووحدة الشرطة العسكرية الكينية، وكتيبة

جنوب أفريقيا عجزا في المعدات الرئيسية المطلوبة تتراوح نسبته بين ٦١ و ١٠٠ في المائة، وهي لم تحقق اكتفاء ذاتيا في معظم مجالات الفئات المطلوبة. وقد نشرت رواندا قسما كبيرا مما تحتاجه من معدات رئيسية، وإن كانت لا تزال تشهد عجزاً يصل متوسطه إلى ٢٠ في المائة. ونشرت السنغال ما يلزم من معدات إضافية مملوكة للوحدات، كما استوفت الشروط فيما يخص كل من المعدات الرئيسية والمواد الكفيلة بتحقيق الاكتفاء الذاتي.

٩ - وكان هناك تحسن ملحوظ في تجهيز تأشيرات سفر أفراد العملية المختلطة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. ففي الفترة بين ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ و ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أصدرت حكومة السودان ٥٥٥ تأشيرة دخول جديدة لأفراد العملية المختلطة. وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، لم يكن قد بت بعد في ١٦١ طلب تأشيرة.

١٠ - وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، انعقد الاجتماع السابع لآلية التنسيق الثلاثية في الخرطوم بين ممثلين عن حكومة السودان، والاتحاد الأفريقي، وأمانة إدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني، والعملية المختلطة. ولا تزال الآلية توفر إطارا ناجحا لبناء الثقة بغية التعجيل بالنشر ومواجهة ما يتصل بذلك من تحديات بصورة فعالة. وبما أن نشر العملية المختلطة أوشك أن يكتمل، فقد اتفق المشاركون في الاجتماع على أن يتحول اهتمام البعثة والاجتماعات الثلاثية من النشر إلى الاستخدام الفعال للقوات والشرطة، ويشمل ذلك على وجه الخصوص ما يتعلق بحرية تنقل أفراد البعثة وتدابير تعزيز أمن موظفي الأمم المتحدة والحد من الإجرام.

١١ - وتبذل البعثة جهودا ملموسة لإجراء عمليات استقصاء جيوفيزيائية بحثا عن مصادر جديدة للمياه في مناطق معسكرات العملية المختلطة أو على مقربة منها. وستحفر البعثة آبارا حيثما أمكن ذلك، للتقليل إلى أدنى حد ممكن من الوقت الذي يستغرقه جلب المياه وخفض عدد وحدات الحراسة العسكرية اللازمة لسحب المياه وتوزيعها. وستُبذل جهود لكفالة استفادة السكان المحليين من هذه الأعمال.

ثالثا - العملية السياسية

١٢ - أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، واصل فريق الوساطة في دارفور عمله المكثف مع أطراف النزاع وأصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين. فقد أدى التشرذم المستمر للحركات المسلحة والأنشطة العسكرية الدائرة في دارفور وانعدام الثقة بين الأطراف، إلى إعاقة التقدم المحرز صوب إجراء مفاوضات مباشرة وإبرام اتفاقات لتحسين الحالة الأمنية. وفيما يتعلق بتشرذم تلك الحركات، لا تزال الجهود المبذولة من قبل حكومتي الجماهيرية العربية الليبية والولايات المتحدة الأمريكية لتشجيع قدر أكبر من التماسك بين الحركات المسلحة تشكل عنصر دعم أعمال الوساطة.

١٣ - ويسعى فريق الوساطة إلى تسريع وتيرة التقدم المحرز صوب التوصل إلى اتفاق للسلام عن طريق نهج ثلاثي المسارات: (أ) العمل مع الأطراف المتحاربة كي تتفاوض بصورة مباشرة من أجل التوصل إلى اتفاق للسلام في دارفور؛ (ب) توسيع نطاق المشاورات مع المجتمع المدني في دارفور لإيجاد أساس موضوعي للمفاوضات وتعزيز قبول الأطراف للانخراط في العملية السياسية؛ (ج) تيسير تحسين العلاقات بين تشاد والسودان.

١٤ - وبينما تعذر إجراء محادثات رسمية بين أطراف النزاع، تواصلت المشاورات غير الرسمية مع جميع الأطراف، وتكثفت بوصول ممثلي ثلاث مجموعات من بين المجموعات الرئيسية الأربع (حركة العدل والمساواة، ومجموعة أديس، ومجموعة طرابلس) إلى الدوحة في ٢١ كانون الثاني/يناير. ودعا فريق الوساطة الأطراف أثناء هذه المشاورات، إلى الانخراط في العملية بصورة بناءة وبقدر أكبر من المرونة، وحث الشركاء الدوليين على ترديد هذه الرسالة، ولا سيما في ضوء الحاجة إلى وقف الأعمال العدائية والالتزام باتفاق نهائي قبل حلول موعد الانتخابات المقبلة.

١٥ - إضافة إلى ذلك، واصل فريق الوساطة التعامل مع حكومة السودان لتشجيع تنفيذ تدابير ملموسة بغية تحسين الحالة الأمنية للمدنيين في دارفور وتهيئة مناخ من الثقة. وفي هذا السياق، قامت حكومة السودان بدور بناء في تيسير منتدى المجتمع المدني الذي انعقد في الدوحة في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر دعما لعملية السلام.

١٦ - ولأجل تكملة المناقشات الجارية بين أطراف النزاع، قام فريق الوساطة بتوسيع نطاق تعامله مع المجتمع المدني في دارفور. ودعمت العملية المختلطة هذه المبادرة عن طريق مشاورات مكثفة مع المجتمع المدني والإدارة الأهلية والمشردين داخليا والشباب والجماعات النسائية. وعقب حلقة عمل عقدت على مستوى الخبراء في الدوحة في الفترة من ١٢ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، بدأ فريق الوساطة ودولة قطر، في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، جولة محادثات سلام مع جميع الطوائف الرئيسية التي تعيش في دارفور، حضرها أيضا كل من جان بنغ، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، وهنري ك. أنيدوهو، الممثل الخاص المشترك بالنيابة للعملية المختلطة.

١٧ - واصلت لجنة الوساطة تشجيع حكومتي السودان وتشاد على اتخاذ خطوات ملموسة من أجل تحسين العلاقات. وفي أعقاب زيارة قام بها مستشار الرئيس السوداني غازي صلاح الدين إلى تشاد يومي ١٠ و ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، زار الخرطوم وفد تشادي رفيع المستوى بقيادة وزير الخارجية موسى فقي محمد في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وفي وقت لاحق قام مستشار الرئيس السوداني بزيارة نجامينا مرة أخرى في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، ووقعت الحكومتان اتفاقا لتطبيع العلاقات بين السودان وتشاد وبروتوكولاً إضافياً لأمن الحدود، ينص على تسيير دوريات مشتركة على

طول الحدود بين البلدين وكذلك على إنشاء مراكز للمراقبة. وعقدت لجنة الوساطة اجتماعات مكثفة رفيعة المستوى مع كل من الحكومتين ومع الشركاء الإقليميين لمناقشة تنفيذ الاتفاقات من أجل إيجاد بيئة مواتية لعملية سلام دارفور.

١٨ - وجرى تسجيل الناخبين في السودان في الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ تحضيرا للانتخابات المقبلة. وتم تسجيل الناخبين في دارفور دون وقوع حوادث أمنية كبيرة. وأنشأت لجنة الانتخابات الوطنية، بالتعاون مع السلطات المحلية، مراكز للتسجيل في خمسة مخيمات للمشردين داخليا في شمال دارفور، وأربعة مخيمات في جنوب دارفور، وستة مخيمات في غرب دارفور. ويتوفر للمشردين في المخيمات التي لا توجد فيها مراكز تسجيل، مثل مخيم كلمة (جنوب دارفور)، خيار التسجيل في المراكز القريبة التي أنشئت لذلك الغرض. وأنشئت مراكز تسجيل أيضا في عدة مواقع على طول الحدود بين السودان وتشاد. ووفقا للنتائج الرسمية التي نشرتها لجنة الانتخابات الوطنية، جرى تسجيل ٩٢٠ ٤٣٣ ٢ فرداً من أهالي دارفور، أو ما يقرب من ٦٧ في المائة من مجموع عدد المواطنين الذين يحق لهم التصويت وفقا لتعداد سكان عام ٢٠٠٨.

١٩ - وعلى الرغم من الإقبال الشديد المبلغ عنه، لم يخل تسجيل الناخبين من صعوبات في ولايات دارفور الثلاث. إذ أن استمرار فرض قوانين الطوارئ في دارفور يقيد حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات والتجمع، التي تعد من الجوانب الحاسمة في أي عملية انتخابية حرة ونزيهة وشفافة. وشملت القيود الإضافية التي لوحظت خلال عملية تسجيل الناخبين قصور التربية المدنية وتثقيف الناخبين وقلة عدد مراكز التسجيل ومزاعم إساءة استخدام موارد الدولة وادعاءات عدم تسجيل جماعات المراقبين المحليين.

٢٠ - وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، دعا رئيس حركة العدل والمساواة، خليل إبراهيم، والناطق الرسمي باسم جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد، إبراهيم الحلو، شعب دارفور إلى مقاطعة العملية الانتخابية على أساس أنه لم يتحقق سلام شامل في دارفور. وهددت جماعة عبد الواحد أيضا بمهاجمة المسؤولين عن عملية التسجيل إذا دخلوا المناطق الواقعة تحت سيطرتها. ونتيجة لهذه المقاطعة والتهديدات المباشرة للمسؤولين عن عملية التسجيل، لم يتم تسجيل الناخبين في المناطق التي تسيطر عليها الحركتان. كما لوحظ في مناطق أخرى من دارفور أن جماعات متعاطفة مع جيش تحرير السودان/عبد الواحد وحركة العدل والمساواة قاطعت عملية التسجيل أيضا.

٢١ - وبالإضافة إلى ذلك، واصلت العملية المختلطة دعم الجهود المبذولة على الصعيد المحلي لإنشاء آليات ومؤسسات فعالة من أجل تعزيز المصالحة بين الطوائف. ودعمت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عدة مبادرات للمصالحة بين الطوائف، فيما يتعلق بالأرض والمياه في معظم الأحيان. كما وفرت العملية المختلطة الدعم اللوجستي والتقني لجولة سلام

لمدة شهر في ولاية غرب دارفور، قام بها مجلس السلام والمصالحة التابع للسلطة الإقليمية المؤقتة في دارفور.

رابعا – الحالة الأمنية

٢٢ – شهدت الحالة الأمنية في بعض مناطق دارفور عمليات عسكرية متقطعة بين القوات المسلحة السودانية والحركات المسلحة. كما كان تزايد العنف بين الطوائف وأعمال العصابات من الأمور المثيرة للقلق. وقد عرّضت هذه النزاعات المدنيين للخطر، وأدت إلى تشريدهم.

٢٣ – وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، هاجم أفراد من شرطة الاحتياطي المركزي والقوات المسلحة السودانية قريتي الحارة وجبل عيسى الواقعتين شمال ملحة (شمال دارفور) انتقاما على ما يبدو لهجوم ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ الذي شنته جماعة مسلحة مجهولة على قافلة لحكومة السودان في خور بطيخ (على مسافة ثلاثة كيلومترات إلى الجنوب من ملحة). وأبلغ شهود عيان العملية المختلطة أن عناصر من شرطة الاحتياطي المركزي والقوات المسلحة السودانية نهبت المتاجر وخربت مضخة مياه محلية واعتقلت اثني عشر شخصا. وأُبلغت العملية أيضا أن القتال الذي دار بين القوات المسلحة السودانية وجيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد، في قريتي ماو وكوسكري (شمال دارفور)، في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، أسفر عن مقتل أحد المدنيين وإصابة العديد من الجرحى الآخرين، على الرغم من أنه لم يتضح من الذي بدأ الأعمال العدائية.

٢٤ – وفي غرب دارفور، وقعت اشتباكات بين القوات المسلحة السودانية وحركة العدل والمساواة، بما في ذلك القتال الذي دار بين ٢ و ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ بالقرب من صليعة (على بعد ٤٢ كيلومترا إلى الجنوب الشرقي من كلبس). ولم ترد تقارير مؤكدة عن وقوع خسائر جراء تلك الحوادث.

٢٥ – وفي أعقاب تقارير عن قتال دار في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، بين القوات المسلحة السودانية وجيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد، بالقرب من كتم في شمال دارفور، أجرت العملية المختلطة تقييما لأمن المنطقة في ١٧ كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٠. ووردت بلاغات عن مقتل ١٥ مدنيا وجرح ٢٠ آخرين أثناء القتال. وقدم الفريق الميداني التابع لموقع العملية في كتم العلاج الطبي للأشخاص المصابين بجروح خطيرة.

٢٦ – وأسفر تزايد العنف بين الطوائف أيضا عن سقوط ضحايا من المدنيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي شمال وجنوب دارفور، أدت سلسلة من الاشتباكات بين أفراد قبيلتي البرقد والزغاوة إلى مقتل أكثر من ٣٠ مدنيا، بينهم نساء وأطفال، واضطر عدد غير معروف

من المدنيين إلى الفرار من قراهم وحقولهم المزروعة. وكان من أشدها هجومات على نقية (على بعد ٣٥ كيلومترا إلى الشمال الشرقي من خور أبشي) في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر و ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، قتل خلالهما ١٨ مدنيا وفق البلاغات. وأكدت العملية المختلطة في بعثة لاحقة إلى المنطقة أن قرى قد أحرقت ونهبت ممتلكات. وأبلغ شهود عيان العملية المختلطة أن قبائل الزغاوة تساندها عناصر من جيش تحرير السودان/جناح ميني ميناوي، كما أبلغ عن أن قبائل البرقد تتلقى الدعم من جيش تحرير السودان/جناح الإرادة الحرة.

٢٧ - ولا تزال الحالة الأمنية في المناطق الحدودية بين تشاد والسودان غير مستقرة على الرغم من تحسن العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين. وسجلت حادثتان عبر الحدود في منطقة كلبس بغرب دارفور منذ الزيارة الرسمية التي قام بها مستشار الرئيس السوداني غازي صلاح الدين إلى نجامينا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، لاحظت العملية المختلطة وقوع عملية توغل وجيزة داخل الأراضي التشادية من قبل الطائرات العسكرية السودانية، التي عادت إلى السودان بعد أن أطلق الجيش التشادي النار عليها. وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، شاهدت العملية عربتين مدرعتين وأربع ناقلات جنود مدرعة تحمل جنودا تشاديين وهي تعبر الحدود إلى داخل السودان وتعود أدراجها في اليوم نفسه.

٢٨ - ومن التطورات الجديرة بالترحيب نقل عناصر مجموعة المعارضة المسلحة التشادية من منطقة الحدود في غرب دارفور إلى مناطق حول سايا ومليط في شمال دارفور، في إطار تدابير بناء الثقة بين نجامينا والخرطوم. ومع ذلك، هناك مؤشرات إلى أن المتمردين التشاديين قد ساهموا في زيادة انعدام الأمن في مناطق دارفور التي نقلوا إليها. وعلى الرغم من التأكيدات التي تلقتها العملية المختلطة من القادة العسكريين السودانيين فيما يتعلق بسلامة وجود مجموعة المعارضة المسلحة التشادية على الأراضي السودانية، شكا الأهالي من أعمال التحرش وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها العناصر التشادية. وفي حادثة من هذا القبيل، أبلغ في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، عن وقوع صدامات بين السكان المحليين وقوات مجموعة المعارضة المسلحة أثناء قيامها بنهب قرية أم كري، حيث توفي اثنان من السكان المدنيين. ولم يسمح جهاز الأمن والاستخبارات الوطنية بحكومة السودان للعملية المختلطة بدخول المنطقة للتحقق. وهناك جهود جارية لعقد مناقشات مع كبير ضابط الاتصال العسكريين بحكومة السودان، الذي يتخذ مقرا في مدينة الفاشر، للحصول على التصريح اللازم لزيارة المناطق المتضررة.

٢٩ - وفي هذا السياق، تعد القيود المستمرة التي تمنع وصول العملية المختلطة، ولا سيما دورياتها في أعقاب الإبلاغ عن وقوع قتال، مصدر قلق بالغ. وسجلت العملية ٢١ قيدا من القيود المفروضة على حرية حركتها، ٦ منها فرضتها القوات الحكومية، و ١٥ فرضتها جهات فاعلة غير الحكومية، وتشمل ٩ حالات من القيود فرضها جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد وقيد واحد فرضه جيش تحرير السودان/جناح ميني ميناوي، و ٤ قيود فرضتها حركة العدل والمساواة وقيد واحد فرضته مجموعات المعارضة المسلحة التشادية.

٣٠ - وقد تشكل هذه القيود تهديدا في حالات معينة، وعلى سبيل المثال، في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، طوَّقت قوات جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد دورية تابعة للعملية المختلطة كانت متجهة إلى قرية نامة الواقعة في منطقة جبل مرة، وأطلقت أعيرة نارية في الهواء وصادرت معدات مملوكة للعملية. وقامت هذه القوات بعد ذلك بتهديد فريق العملية بالاعتداء الجسدي، وأوضحت أنه لا يمكنه العودة إلى هذه المنطقة. وعلى نحو مماثل، قام أحد قادة جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد، في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، بزيارة موقع فريق العملية في سورتوني (شمال دارفور)، مطالبا العملية بالكف عن إرسال دوريات إلى القرى الخاضعة لسيطرة جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد. وشرحت العملية ولايتها للقائد وواصلت دورياتها في المنطقة. وفي ١٩ و ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، تم إيقاف دوريات للعملية في نقطة مراقبة أقامتها حركة العدل والمساواة في بردايي (على بعد ٢٨ كيلومترا جنوب شرق كلبس)، ولم يُسمح لها بمواصلة المسير. ويتابع قائد قوة العملية الاتصال بالفصائل المختلفة والقوات المسلحة السودانية من أجل رفع مثل هذه القيود وعدم التعرض للعملية وهي تنفذ ولايتها.

٣١ - وما زال الوضع الأمني يشكِّل مخاطر كبيرة أمام موظفي الأمم المتحدة ووكالات المساعدة الإنسانية في دارفور.

٣٢ - وقد تعرَّض أفراد العملية لهجمات مقصودة في عدة مناسبات، خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، تعرضت دورية حراسة متجهة إلى أحد مراكز توزيع المياه في منطقة سرف عمرة، غرب دارفور، إلى هجوم على يد مجموعة مسلحين مجهولين. وقُتل في الهجوم ثلاثة من عناصر حفظ السلام التابعين للعملية وأُصيب اثنان بجروح بالغة. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، قام مسلحون مجهولون بإطلاق النار على اثنين من عناصر حفظ السلام التابعين للعملية فقتلوهما وأصابوا عنصرا آخر، بينما كان الفريق يزود المشردين داخليا بالمياه قرب موقع فريق العملية في منطقة شنقل طوباية،

شمال دارفور. وردا على هذين الحادثين، شكّلت العملية فريقا للتحقيق بالتنسيق مع الشرطة السودانية، واعتقلت سلطات الدولة العديد من المشتبه فيهم في إطار التحقيقات الجارية. وضمن تطورات إيجابية في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أُطلق سراح اثنين من موظفي العملية الدوليين، بعد أن ظلا محتجزين لمدة ١٠٧ أيام دون أن يمسهما أذى. وكانت العملية على اتصال وثيق بحكومة السودان طيلة فترة احتجازهما، في محاولات لإطلاق سراحهما. وإضافة إلى ذلك، لا يزال أحد موظفي لجنة الصليب الأحمر الدولية محتجزا، وكان قد اختُطف في الجنينة في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، كما تلقت العملية إفادات بأن موظفين من موظفي إحدى المنظمات غير الحكومية الدولية، ومقرها في بيراو بجمهورية أفريقيا الوسطى، قد اقتيدا إلى دارفور، وما زالا محتجزين هناك.

٣٣ - وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، تعرض أحد أفرقة مستشاري الشرطة التابعين للعملية، تحرسه وحدة شرطة مشكّلة باكستانية، في نيالا، لهجوم على يد مجموعة مكونة من ١٢ إلى ١٥ فردا يرتدون زيا عسكريا ويحملون أسلحة رشاشة. وقامت شرطة العملية بتبادل النار مع منفذي الهجوم لمدة نصف ساعة تقريبا إلى أن أرغمتهم على الانسحاب. ولم تتكبد العملية أي خسائر بشرية في هذا الحادث. وفي ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، هاجمت مجموعة مسلحين مجهولين إحدى دوريات العملية على بعد ٣٠ كيلومترا من زالنجي (غرب دارفور)، لكن قوات العملية تمكنت من الدفاع عن الدورية دون تكبد إصابات.

٣٤ - وبرغم استمرار حوادث اختطاف المركبات بما فيها مركبات مملوكة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، استُرجعت خلال الفترة قيد الاستعراض ست مركبات من أصل ١٣ مركبة مختطفة. وقد أسهم في هذا الصدد تعزيز التعاون مع المؤسسات الأمنية الحكومية والتدابير المعززة التي اعتمدها المجتمع الدولي لتخفيف المخاطر.

٣٥ - وواصلت العملية تنفيذ ولايتها المتمثلة في الإسهام في تهيئة بيئة آمنة ومستقرة في دارفور. ولهذا الغرض، سيّر العنصر العسكري التابع للعملية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ٢ ٩٥٢ دورية عادية، و ٤٧٠ دورية قصيرة المدى، و ٢٨٩ دورية بعيدة المدى، و ٩٥٨ دورية ليلية، و ٣٦٤ دورية حراسة لقوافل المساعدة الإنسانية، و ٤٥١ دورية لوجستية/إدارية.

٣٦ - وسيّرت شرطة العملية ما مجموعه ١٠ ٨٧٢ دورية شملت دوريات حراسة للمدنيين أثناء قيامهم بجمع الحطب أو ممارسة الأنشطة الزراعية ودوريات لبناء الثقة والرصد في مخيمات المشردين داخليا والبلدات والقرى. وكان عدد الدوريات بعيدة المدى أكبر مما سُجل في الفترة السابقة، حيث بلغ ٢٨ دورية. وكان الهدف من هذه الدوريات توفير

الأمن للمشردين داخليا وغيرهم من المدنيين المعرضين للخطر، وتوسيع نطاق المناطق الآمنة لتشجيع أنشطة كسب الرزق وحرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات. وركزت العملية دورياتها أيضا على حماية النساء أثناء قيامهن بالأنشطة اليومية، كجمع الحطب وجلب الماء وممارسة الأنشطة الزراعية، حيث يتعرضن لمخاطر أمنية أكبر.

٣٧ - وواصلت العملية توسيع نطاق مبادرتها الخاصة بخفارة الطوائف في مخيمات المشردين داخلياً ومجتمعاتهم المحلية في مختلف أنحاء دارفور، بما في ذلك تدريب ٣٣٧ من المتطوعين الجدد لخفارة المجتمعات المحلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ووُزعت على المتطوعين ١ ٠٠٠ سترة تقريبا من السترات العاكسة للضوء دعما لعملياتهم الليلية. وقد أسهمت أنشطة متطوعي الخفارة بقدر كبير في خفض نسبة الجرائم في مخيمات المشردين داخليا وفي المجتمعات المحلية التي يعملون على خفارتها.

٣٨ - وعقب إجراء استعراض شامل لمواقع مراكز خفارة المجتمعات المحلية التابعة للعملية وهياكلها في مخيمات المشردين داخليا، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تقرر خفض عدد مراكز الخفارة الذي كان من المقرر أن يبلغ ٨٣ مركزا إلى ٧٠ مركزا فقط. وسيكفل ذلك اتساقها بشكل أفضل مع خطط النشر العسكري للعملية ويعزز القدرات العملياتية للشرطة. وسيجري تشييد ٥٤ مركزا من المراكز السبعين المقررة، وتطوير ١٦ مركزا. وتم حتى الآن تشييد أو تطوير ١١ مركزا، وهناك ثلاثة مراكز أخرى قيد الإنشاء.

٣٩ - وواصلت العملية أنشطة التوعية بالمخاطر التي تشكلها الألغام والذخائر غير المنفجرة. وأُجري تقييم بشأن إمكانية وجود الذخائر غير المنفجرة شمل ستا وأربعين قرية و ١ ١٠٩ كيلومترا من الطرقات، وأُتلف ٥٢ جهازا من أجهزة الذخائر غير المنفجرة، واستفاد ٨٧٥ ٩ من أهالي دارفور من أنشطة التوعية بمخاطر هذه الذخائر. وإضافة إلى ذلك، تلقى قادة المجتمعات المحلية والمدرسون تدريبا بشأن المخاطر التي تشكلها الذخائر غير المنفجرة لمجتمعاتهم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقع حادثان متصلان بالذخائر غير المنفجرة، تسببا في إصابة مدنيين، في منطقتي صاية والطويلة، وكلتاهما في شمال دارفور.

٤٠ - ورغم استمرار عدم وجود إطار سياسات متفق عليه بشأن نزع سلاح المحاربين السابقين في دارفور وتسريحهم وإعادة إدماجهم، نظّمت حكومة السودان عملية تسريح شملت أكثر من ٣٠٠ محارب سابق، وذلك خلال الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، في الفاشر بشمال دارفور. كان من بين هؤلاء المسرحين ٥٧ فردا من جيش تحرير السودان - الأم، و ٢٥٠ فردا من القوات المسلحة السودانية وقوات الدفاع الشعبي معا. وإضافة إلى ذلك، قام جيش تحرير السودان - جناح السلام بتسريح ٢٢٠ فردا من

قواته وتسليم ١١٧ قطعة سلاح متنوعة و ٧ مركبات إلى مفوضية تنفيذ الترتيبات الأمنية في دارفور، بجنوب دارفور. وهناك خطط قيد الإعداد لمواصلة تنفيذ برنامج التسريح في أنحاء أخرى من دارفور، وهي خطط تستهدف ما مجموعه ٠٠٠ ٥ محارب سابق ينتسبون إلى الأطراف الموقعة لإعلان الالتزام باتفاق سلام دارفور، التي نُزع سلاحها في تموز/يوليه ٢٠٠٨ عندما سلمت أسلحتها رسميا لحكومة السودان. وعلى الرغم من أن هذه المبادرة هي مبادرة أحادية الجانب لحكومة السودان، ولا صلة لها بأي برنامج رسمي من برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فقد قامت العملية المختلطة بتقديم الدعم اللوجستي لهذه العملية، بما في ذلك توفير خدمات الأمن والنقل والصحة.

خامسا – سيادة القانون والحكم الرشيد وحقوق الإنسان

٤١ – ما زال العمل الذي تقوم به العملية المختلطة فيما يتصل بسيادة القانون والحكم الرشيد وحقوق الإنسان منصبا على مساعدة حكومة السودان في تعزيز قدرتها على توفير حماية حقيقية وفعلية للمدنيين في دارفور. وبينما سُجل بعض التحسن على مستوى التعاون بين حكومة السودان والعملية المختلطة، فإنه لا تزال هناك بعض المسائل الخطيرة مطروحة.

٤٢ – وما زال العنف الجنسي والجنساني المتصل بالنزاع يشكل مصدر قلق بالغ في دارفور. فالنساء والفتيات، وبخاصة المشردات داخليا، ما زلن يدعين أنهن يتعرضن للعنف الجنساني على يد جهات حكومية وأعضاء من الجماعات المسلحة وأفراد آخرين. وتعمل العملية المختلطة حاليا مع السلطات المحلية لمعالجة هذه الشواغل. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثّقت العملية ١٨ حالة من الحالات المزعومة، كما أحاطت علما بالشواغل المتصلة بتدني معدلات الإبلاغ عن حالات العنف الجنساني في دارفور. وفي هذا السياق، أدانت المحكمة الجنائية في زالنجي (غرب دارفور)، في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، اثنين من ضباط الشرطة بتهمة الاغتصاب بموجب المادة ١٤٩ من القانون الجنائي السوداني لعام ١٩٩١. وحكمت المحكمة على الرجلين بالعقوبة القصوى، وهي السجن عشر سنوات لكل منهما.

٤٣ – ونظمت العملية المختلطة، في إطار الجهود التي تبذلها للتصدي للعنف الجنساني، وبالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة العاملة في دارفور، أنشطة تتعلق بالحملة الدولية السنوية المعنونة ”١٦ يوما من النشاط لمناهضة العنف الجنساني“، وذلك في الفترة من ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وبالرغم من أن حكومة السودان لم تأذن بعدُ ببث البرامج الإذاعية المتعلقة بمسائل العنف الجنسي والجنساني في شمال دارفور، فقد نظمت العملية المختلطة ست حلقات عمل تدريبية عن العنف الجنساني والتشريعات المحلية والمعونة القانونية لفائدة المحامين، وعن حقوق الإنسان وإدارة السجون لفائدة موظفي

السجون شارك فيها ١٩٨ مشاركا، منهم ٧١ امرأة. ونُظّمت في غرب وجنوب دارفور ثلاث حلقات عمل عن العدالة الانتقالية لفائدة المجتمع المدني. وعُقدت حلقة عمل لتدريب المدربين تتعلق بالمسائل الجنسانية ومسائل حقوق الإنسان للقيادات النسائية في مخيمات المشردين داخليا في شمال دارفور.

٤٤ - وفي تطور إيجابي آخر، عقد المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان التابع لحكومة السودان عددا من الاجتماعات مع العملية المختلطة بشأن الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان في دارفور، وعُقدت سلسلة من الاجتماعات مع السلطات الحكومية على مستوى الولايات. وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، أصدر والي غرب دارفور المرسوم رقم ٢٠٠٩/٥٣، المُنشئ لمنتدى حقوق الإنسان بالولاية، الذي سيتلقّى المساعدة من العملية المختلطة للمضي قدما.

٤٥ - وما زالت ثمة شواغل تتعلق بتطبيق قانون الطوارئ وحماية السلامة العامة لعام ١٩٩٧ في دارفور. فعلى سبيل المثال، لم تُوفَّر أصول المحاكمة لثمانية أشخاص ما زالوا محتجزين للاشتباه في ضلوعهم في قتل عمدة من مخيم أبو شوك للمشردين داخليا في الفاشر في ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٩. ويُستند إلى قانون عام ١٩٩٧ في احتجازهم في الوقت الراهن حسب ما تناقلته تقارير، لكن هذا يتنافى مع التزامات السودان المنصوص عليها في الدستور الوطني المؤقت، الذي يوفر لجميع السودانيين الحماية القضائية.

٤٦ - وفيما يتصل بنظام السجون في دارفور، تواصل العملية المختلطة تقديم المساعدة لهيئات إدارة السجون بغية تحسين معاملة السجناء، بمن فيهم المجرمين الأحداث. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت العملية المختلطة بالتعاون مع ممثلي حكومة السودان وجامعة الفاشر، تقييما للسجون في دارفور بهدف الوصول إلى نتائج تسترشد بها السلطات الحكومية في مجال إدارة السجون. وسيجري معالجة بعض أوجه القصور المحددة في الهياكل الأساسية للسجون، باستخدام تمويل المشاريع السريعة الأثر التي تضطلع بها العملية المختلطة، بما في ذلك التشييد الجاري لقسم خاص بالسجينات في سجن شالا، شمال دارفور. وأُعدّ مشروع مذكرة تفاهم بين العملية المختلطة وحكومة السودان للسماح للعاملين في العملية بالوصول دون عوائق إلى السجون، وما زالت المذكرة تنتظر أن يوقع عليها مسؤولو حكومة السودان.

٤٧ - وفي إطار الجهود المتواصلة الرامية إلى بناء قدرات الشرطة المحلية، أجرت العملية المختلطة برامج تدريبية تتعلق بالتحقيق في الجرائم وبخفارة المجتمعات المحلية لفائدة ١٢٥ من أفراد الشرطة الحكوميين. وقدمت التدريب أيضا لما عدده ١٤٤ فردا من أفراد الشرطة الحركية بشأن مسائل العنف الجنسي والجنساني وحقوق الإنسان وخفارة المجتمعات المحلية.

ودعما للعملية الانتخابية، قدمّت العملية المختلطة على مدى ٩ أيام تدريبا بشأن أمن الانتخابات لفائدة ٦٢٥ ٤ من أفراد الشرطة الحكوميين و ٤٠٠ ١ من المجندين في صفوف الشرطة في ولايات دارفور الثلاث كافة. ويسّرت العملية المختلطة أيضا تشييد أربعة مراكز تدريبية – في الفاشر ونيالا والجنينة وزالنجي – دعما لبرامج تدريب الشرطة الحكومية.

٤٨ – وفيما يتعلق بإنهاء تجنيد الأطفال الجنود واستخدامهم، أُفرج خلال الفترة المشمولة بالتقرير عن ٢٤٣ طفلا من الأطفال المرتبطين بجيش تحرير السودان – فصيل الإرادة الحرة وفصيل الأم، وتم تسريحهم في إطار آلية دارفور للترتيبات الأمنية في جنوب دارفور. وبذلك بلغ إجمالي الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة الذين أُفرج عنهم حتى الآن ما عدده ٣٨٣ طفلا، من أصل ٠٠٠ ٢ طفل مسجلين في إطار الآلية المذكورة.

٤٩ – وفي هذا السياق، قامت ممثلتي الخاصة المعنية بالأطفال والتراع المسلح بزيارة إلى السودان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ ودعت حكومة الوحدة الوطنية إلى أن تعتمد، على سبيل الاستعجال، استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة العنف الجنسي ضد الأطفال تماشيا مع مسؤوليات الحكومة عن اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتوفير الحماية للأطفال من الاغتصاب والعنف الجنسي بموجب القانون الدولي. واجتمعت أيضا بقيادات عدد من الحركات المسلحة في دارفور، منها جيش تحرير السودان – فصيل الإرادة الحرة، وجيش تحرير السودان – جناح الأم، وحركة العدل والمساواة – جناح السلام، والتي وافقت على الدخول في حوار مع الأمم المتحدة بشأن الالتزام بخطط عمل لإنهاء تجنيد الأطفال الجنود واستخدامهم وذلك وفقا لقرارَي مجلس الأمن ١٥٣٩ (٢٠٠٤) و ١٦١٢ (٢٠٠٥). وفي تطور منفصل، وافقت قيادة القوات المسلحة السودانية أيضا على النظر في اعتماد خطة عمل لإنهاء تجنيد الأطفال الجنود واستخدامهم، والتي وُسع نطاقها لتشمل الجماعات الموالية للحكومة في دارفور.

٥٠ – ووافقت حركة تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي على عدم إعاقة عمليات التحقق التي تقوم بها الأمم المتحدة في معسكراتها ومناطق تركزّها وذلك امتثالا لخطة العمل الموقعة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة في ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، والتي تلتزم الحركة بموجبها بالإفراج عن الأطفال المجندين في صفوفها من أجل إعادة تأهيلهم وإنهاء استخدام الأطفال الجنود.

سادسا – الحالة الإنسانية

٥١ – تواصَل التوزيع العادي للمعونة الغذائية من برنامج الأغذية العالمي والمنظمات الشريكة كما كان مقررا، دون حوادث تذكر ذات صلة بانعدام الأمن. ففي تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، اضطلع برنامج الأغذية العالمي وشركاؤه المتعاونون بتوزيع الغذاء مباشرة على زهاء ٤,٢ ملايين شخص في أكثر من ٤٠٠ نقطة من نقاط التوزيع في جميع أنحاء دارفور.

٥٢ – ولكن المناطق التي لم تتلق المساعدة الغذائية كانت مثارا للشواغل، نظرا لقلة هطول الأمطار في عام ٢٠٠٩ وانخفاض المحاصيل الناجم عن ذلك. ففي منطقتيَ جبل مرة وجبل سي، على سبيل المثال، ذُكر أن قلة المحاصيل ونقص المساعدة يمكن أن يشكّلا سببا لبعض تحركات السكان خارج المنطقة. واستجابة لذلك، حدد برنامج الأغذية العالمي موعدا لموسم واحد لتوزيع الأغذية في منطقة جبل مرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

٥٣ – واضطُلع بتوزيع السلع غير الغذائية لدعم ما عدده ٢٠٦ ٥٧ أسر معيشية في دارفور في تشرين الثاني/نوفمبر و ٠٥٨ ١١٣ أسرة معيشية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. ووفر ما نسبته ٩٥ في المائة من هذه التوزيعات الدعم لمجتمعات المشردين داخلياً المحتاجين إلى الإمدادات، بينما لبّى ما تبقى منها احتياجات السكان المشردين الجدد وعدد صغير من المجتمعات المحلية المتضررة من الكوارث. ووفرت عمليات التوزيع الإجمالية لعام ٢٠٠٩ الخدمات لما عدده ٤٦٤ ٥٨٦ أسرة معيشية حيث جرى توزيع أكثر من ١,٩ مليون مادة غذائية. ودعم التوزيع أكثرُ من ٢٠ منظمة وطنية ودولية بتنسيق من الأمم المتحدة.

٥٤ – وبدأت خطة العمل الإنسانية للسودان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ في إطار عملية النداء الموحد لعام ٢٠١٠. وتقتضي الخطة توفير مبلغ إجمالي قدره ١,٩ بليون دولار للقيام بالأنشطة الإنسانية وأنشطة الإنعاش المبكر الحاسمة في مختلف مناطق السودان، حيث حُدد مبلغ يزيد قليلا على بليون دولار من احتياجات عام ٢٠١٠ لمساعدة دارفور.

٥٥ – وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، أعلن والي شمال دارفور رسميا عن انطلاق اللجنة المشتركة لولاية شمال دارفور بوصفها فرعا للجنة الرفيعة المستوى المتمركزة في الخرطوم. ويقتضي المرسوم الوزاري رقم ٤ الصادر في ٢ أيار/مايو ٢٠٠٩ من جميع ولايات دارفور الثلاث إنشاء لجنة مشتركة على صعيد الولايات من أجل ضمان كفاءة نظام إيصال المعونة الإنسانية؛ ورصد نوعية البرنامج وأداءه؛ وكفالة تهيئة بيئة تشغيلية آمنة ومؤمّنة وقابلة للتنبؤ لوكالات المساعدة الإنسانية؛ وضمان تنفيذ الأنشطة الإنسانية وأنشطة الإنعاش المبكر وفقا للمبادئ الإنسانية الراسخة.

٥٦ - وافتُتحت في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ آلية التحقق المشتركة لعودة المشردين داخليا في دارفور، التي أنشأتها اللجنة الرفيعة المستوى في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وفي هذا السياق، حددت المنظمة الدولية للهجرة ١٥ موقعا في دارفور بوصفها مناطق عودة ستخضع للتقييم.

٥٧ - وقد مكّنت زيادة قدرات العملية المختلطة على النشر وتنظيم الدوريات من القيام بالمزيد من الأنشطة الرامية إلى تيسير إيصال المساعدات الإنسانية إلى كل أنحاء دارفور، بما في ذلك الدوريات البعيدة المدى، والدوريات في المناطق الحضرية والدوريات لحماية أنشطة المزارعين في المناطق الريفية.

٥٨ - وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وافقت العملية المختلطة على ٢٦٢ مشروعا من المشاريع السريعة الأثر التي بلغت مراحل مختلفة من التنفيذ. ولئن كان العدد الأكبر من هذه المشاريع يوفر الدعم في مجال التعليم (٦٠ في المائة) فإن باقي المشاريع يلبي الاحتياجات في مجالات المياه والتصحاح والصحة والبيئة والمأوى والزراعة وتمكين المرأة ودر الدخل. وحتى تاريخه، نفّذت العملية المختلطة بالكامل ٧١ مشروعا من المشاريع السريعة الأثر.

٥٩ - ورغم تلك التطورات، لم يتحقق بعد حل شامل ومستدام للحالة الإنسانية في دارفور، ولم تتهيأ بعد الظروف المواتية للعودة الطوعية لأكثر من مليوني مشرد داخليا. ولا يزال الحفاظ على وجود مجتمع المساعدة الإنسانية في المناطق الريفية النائية يشكل تحديا كبيرا، ولا سيما في ضوء الحالة الأمنية في بعض أنحاء دارفور وحالات اختطاف العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية.

٦٠ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، أعلنت لجنة الصليب الأحمر الدولية عن خفض كبير في أنشطتها الميدانية في دارفور عقب اختطاف موظف دولي في الجنينة، في غرب دارفور، ووقوع حالة اختطاف أخرى في تشاد المجاورة. وكان لتعليق الأنشطة في المناطق الريفية أثر سلبي على تنفيذ مشاريع دعم أسباب المعيشة والأعمال الروتينية لإصلاح مراكز توزيع المياه، ولا سيما في مناطق شمال دارفور التي لا يزال وصول الجهات الإنسانية الفاعلة الأخرى إليها غير ممكن، وحيث تشهد بالفعل حالة المياه لاستهلاك الماشية والبشر على السواء تدهورا بسبب الجفاف المستمر.

٦١ - بالإضافة إلى ذلك، أُعيقت أعمال تقييم الحالة الإنسانية وبعثات ميدانية في مناسبتين على الأقل خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، منعت قوات جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد شاحنات توزيع تابعة لبرنامج الأغذية العالمي، كانت تحمل إمدادات إغاثة، من الوصول إلى مناطق في محلية شعيرية (جنوب دارفور). ومنعت

قوات جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد أيضا فريقا مشتركا للتقييم ضم صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الصحة العالمية، والعملية المختلطة من زيارة سورتوني (شمال دارفور) في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، رغم التقارير التي تفيد بخطورة الحالة الإنسانية هناك.

٦٢ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير تنقلات للسكان داخل شمال دارفور وجنوب دارفور وفيما بينهما، وكان ذلك في الأساس رد فعل للتوتر بين قبيلتي الزغاوة والبرقد. وقامت بعثة تقييم مشتركة بين الوكالات أوفدت إلى بلدة شعيرية في جنوب دارفور في الفترة من ٣ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ بتحديد حوالي ٠٠٠ ١٥ مشرد داخلي جديد. وعقب الهجوم الذي شنه جيش تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي على قرية نقيعة في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وردت تقارير غير مؤكدة عن نزوح سكان من قريتي نقيعة وجكارة إلى كرمجي وشعيرية. وفي شمال دارفور، أُنشئ مخيم جديد للمشردين داخليا لحوالي ٠٠٥ ١ من أسر البرقد في أم دريساي (١٥ كيلومترا جنوب شنقل طوباي).

٦٣ - وثمة قلق من إمكانية أن تتسبب حالات تشرد السكان الجديدة في تفاقم الضغوط على الموارد الطبيعية المحدودة. فقد أفادت تقارير أولية، عقب موسم الأمطار الأخير، بانخفاض غلة المحاصيل من الأغذية الأساسية المحلية، بينما زاد التنافس على موارد المياه المتاحة ومناطق الرعي.

سابعا - ملاحظات

٦٤ - بعد مرور عامين على ولاية العملية المختلطة، أحرزت العملية تقدما ملحوظا نحو اكتمال انتشارها، وتركز الآن على مهامها الجوهرية المتمثلة في حماية المدنيين وتيسير توصيل المساعدة الإنسانية. وفي ضوء التقدم في العملية السياسية، بدأ الشركاء في مجال تحقيق الانتعاش مناقشات بشأن التخطيط في الأجلين المتوسط والطويل. ولكن دارفور لا تزال تواجه تحديات خطيرة، من بينها المواجهة العسكرية المستمرة بين حكومة السودان والعناصر المسلحة الأخرى، والهجمات التي تتعرض لها قوافل العملية المختلطة وقوافل المساعدات الإنسانية، والتصدي المسلح لدوريات العملية المختلطة. ولا يزال العائق الأخطر أمام تحقيق سلام مستدام في دارفور يتمثل في فشل بعض الأطراف في الانخراط الهادف في عملية السلام.

٦٥ - ويعتبر قتل خمسة من حفظة السلام التابعين للعملية المختلطة في حادثين وقعا في الفترة المشمولة بالتقرير أمرا غير مقبول، وأُدين بقوة كل هذه الهجمات. وأحث حكومة السودان على ضمان تقديم الجناة إلى العدالة.

٦٦ - ولا يزال يساورني قلق عميق إزاء التقارير التي تفيد بوقوع قتال بين قوات حكومة السودان والجماعات المسلحة في دارفور. ووثقت العملية المختلطة هجمات شنتها قوات حكومية على قرى بالقرب من المالحة (شمال دارفور) في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وكذلك مصادمات بين حكومة السودان وقوات حركة العدل والمساواة في صليعة (غرب دارفور) في الفترة من ٢ إلى ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وتقوض هذه الأنشطة العسكرية الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى حل سياسي للنزاع.

٦٧ - وقد شعرت بالاغتباط لخبر إطلاق سراح موظفَي العملية المختلطة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، اللذين كانا محتجزين في دارفور لمائة يوم وسبعة، وأود الإعراب عن تقديري للجهود التي بذلت لتأمين الإفراج عنهم وكفالة سلامتهم. وتقع المسؤولية الرئيسية عن سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية في دارفور على عاتق الحكومة المضيفة، وستواصل العملية المختلطة العمل في إطار هذا المبدأ والعمل مع حكومة السودان من أجل تحقيق هذا الهدف.

٦٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت العملية المختلطة ٢١ حالة قُيّدت فيها حريتها في التنقل، من بينها ٦ حوادث اشترك فيها مسؤولون في حكومة السودان و ٩ اشترك فيها جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد. وتضمنت بعض الحوادث التي اشتركت فيها الحركات المسلحة تهديدات بإلحاق أذى بدني بموظفي العملية المختلطة، وإطلاق نار في الهواء، وسرقة أو مصادرة معدات العملية المختلطة. وتشكل حالات التقييد المتكررة لحرية التنقل عائقا خطيرا أمام قدرة البعثة والجهات الإنسانية الفاعلة على الوصول إلى السكان المتضررين من العنف. وفي كل حالة، كانت البعثة تعرب عن قلقها للسلطات المعنية، وعن توقعها منح حرية التنقل بشكل كامل.

٦٩ - ومع اكتساب العملية السياسية زخما، ومن أجل البناء على العمل الهام الذي يضطلع به كبير الوسطاء المشترك، جبريل باسوليه، بهدف زيادة مشاركة أطراف النزاع، أحث جميع الأطراف على وقف المواجهات المسلحة والانخراط جديا في مناقشات موضوعية وجامعة.

٧٠ - وأحيط علما أيضا بإنشاء الفريق الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ والتابع للاتحاد الأفريقي، بقيادة الرئيس السابق لجنوب أفريقيا، تابو مبيكي. ويمكن أن يضطلع الفريق الرفيع المستوى والمجتمع الدولي بدور بالغ الأهمية في تشجيع حكومة السودان وحركات التمرد على المشاركة في المفاوضات التي يقودها كبير الوسطاء المشترك. وتعطي العملية المختلطة دعما قويا للفريق الرفيع المستوى، وستواصل الأمم المتحدة العمل في تعاون وثيق مع الاتحاد الأفريقي من أجل كفالة تكامل تلك المبادرات الهامة.

٧١ - ومما له أهمية بالغة، في سياق العملية السياسية، أن توفر الانتخابات الوطنية المقرر عقدها في نيسان/أبريل ٢٠١٠ فرصة لجميع أهل دارفور، ولا سيما المشردين داخليا، للمشاركة الكاملة وبلا أية عوائق. وبينما يعتبر إجراء عملية التسجيل بشكل سلمي تطورا إيجابيا، أحث حكومة السودان بقوة على مواجهة التحديات الفنية والسياسية الجمة التي لا تزال دون حل ويمكن أن تعرض العملية الانتخابية في دارفور للخطر. وسيوفر إبرام اتفاق سلام قبل إجراء الانتخابات الثقة اللازمة لدى جميع أهل دارفور للمشاركة في العملية. وأدعو حكومة السودان إلى أن تكفل، في غياب ذلك الاتفاق، استمرار المفاوضات على الأسباب الجوهرية للنزاع بعد الانتخابات، مع تمثيل كامل لأصحاب المصلحة في دارفور. وأدعو حكومة السودان أيضا إلى ضمان تمتع جميع السودانيين بحرية التنقل والاجتماع والتعبير اللازمة لتمكينهم من المشاركة في العملية الانتخابية طوال فترة الاقتراع.

٧٢ - وأرحب أيضا باستئناف الحوار الرفيع المستوى بين حكومتي السودان وتشاد، وبتوقيع الاتفاق المتعلق بتطبيع العلاقات بين البلدين في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وإذ نمضي قدما، سيكون من المهم أن ينعكس تطبيع العلاقات الدبلوماسية على زيادة الأمن في الميدان، ولا سيما على امتداد الحدود المشتركة. وفيما يعتبر قرار السلطات التشادية بطرد الجماعات المسلحة السودانية المعارضة من أراضيها خطوة إيجابية في هذا الصدد، لا تزال التقارير المستمرة التي تفيد بحدوث أنشطة عبر الحدود من جانبيها تشكل مصدرا للقلق البالغ.

٧٣ - ولا تزال أوجه النقص المستمرة في الدعم الذاتي للوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة تمثل تحديا كبيرا أمام القدرة التنفيذية للبعثة. وأتقدم بالشكر للبلدان المساهمة بالقوات وبأفراد الشرطة على التزامها للعملية المختلطة، وأحث جميع البلدان المساهمة على كفالة وضع الترتيبات اللازمة لنشر المعدات والقدرات المطلوبة، بما فيها المرافق الطبية، وفقا لمذكرات التفاهم المتفق عليها التي أبرمتها مع الأمم المتحدة.

٧٤ - وأخيرا، أبلغت مجلس الأمن في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بأن إبراهيم غمباري قد عين في منصب الممثل الخاص المشترك الجديد للعملية المختلطة اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وقد وصل إلى منطقة البعثة لتولي مهامه في ٢٢ كانون الثاني/يناير. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن امتناني لنائب الممثل الخاص المشترك. هنري ك. أنيدوهو، الذي قاد البعثة منذ ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.